



(تصوير: صالح محمد)

جانب آخر من الجلسة



الخريج مترأساً جانباً من الجلسة

نفق أزمة « انقطاع الكهرباء »

■ وزير الكهرباء: ليس لدي ما أخفيه وما نشر في الصحف غير صحيح فمحطة الصبية لم يحدث فيها شيء

■ سبب الانقطاع هو خروج المغذيات الرئيسية من الخدمة من محطة الصبية إلى الشبكة الكهربائية

مليون دينار و ٥٠٠ ألف . وتبين للديوان أن الفواتير المقدمة من قبل الشركات يتجاوز عدد الوحيات الفعلية بالكثير.. ففي محافظة الفرانبة مبلغ ١٨٨ ألف دينار دفعت للشركات بالتزايدي دون وجه حق أيضاً ٦ ملايين سقطت من حسابات الوزارة من بند الديون المستحقة لها لدى المخالفين من شركات وسفارات وغيره .. تتمنى أن جميع الجهات تلتزم بتقارير ديوان المحاسبة ولجنة المناقصات.

٣٧ مليون دينار كويتي غرامات تأخير على المقاولين في وزارة الأشغال ولم تقم الوزارة بتحصيلها .. في وزارة الشؤون نظام المبنة عليه الكثير من الملاحظات وجدنا اختراقات وقعت فيها المؤسسة وهناك تجاوزات ولكن الوزارة تجاوزت مع الديوان ووعدت بتلافي هذه التجاوزات .. أيضاً ١٦٠ ألف دينار اختلاس من أحد العاملين في الخدمة الاسرية ونتمنى على وزارة الشؤون أن تتابع هذا الموضوع.

حالياً يقوم الوكلاء المساعدين لديوان المحاسبة بعرض ملاحظات الهيئات والجهات الحكومية. الوكيل المساعد في ديوان المحاسبة يوسف البرزوقي: انعدام وانخفاض الصرف على المشاريع في بلدية الكويت وكذلك في الإدارة العامة للاطفاء بلغ فيها الانخفاض ٨٢٪ ، وفي هيئة الزراعة لم تلتزم ببعض المشاريع الواردة في خطة التنمية وكذلك الهيئة العامة للصناعة لم تلتزم باتجاز المشاريع المقرر لها ٤٨ مليون بينما المنجز يعادل ٧ مليون فقط .. ووزارة الكهرباء لم توفد ديوان المحاسبة ببعض البيانات المطلوبة وفي وزارة الاعلام قامت بصرف بعض المكافآت بالمخالفة. الوكيل المساعد للرقابة علي القطاع النفطي والشركات عبد العزيز الهوي: المخالفات علي سبيل المثال، شركة اوربوا تحقق خسائر تقدر ب مليار ١٠٣ مليون دولار، شركة البترول الوطنية حققت خسائر في شحنات بسبب فرق الجودة.

وهناك اصول متوقفة تقدر ب ٢٤٩ مليون دينار في حقول النفط بالجنتوب والشمال وايضا هناك تاخر في مشروع الوقود البيني. عصام عبد العزيز الخالد الوكيل المساعد لشؤون الرقابة المسبقة: هناك ملاحظات علي المشاريع الراسمالية بعدم التزام الجهات بالدراسة المسبقة .. عقد من العقود في وزارة المواصلات تحمل المال العام فيها ٨٠٠ ألف دينار نتيجة لتاخر الوزارة في دراسة المناقصة.

عادل الصرعاوي: اود أن اشير الي التكاليف الواردة من مجلس الامة فيما يخص بعض الدراسات، حيث تم انجاز الدراسة الخاصة بالمجلس الاقليمي الاسيوي ومحطة الزور الشمالية وجسر جابر والسلاج بالخارج وعقد

■ خليل عبد الله:
علينا أن نراجع
الإجراءات فنحن
بحاجة إلى مركز
رسمي لإدارة
الأزمات في الدولة

وانما جئنا لاننا شركاء في المسؤولية وديوان المحاسبة هو أحد اجهزة الرقابة لمجلس الامة .. الشكر موصول للعاملين في ديوان المحاسبة وما تناقشة اليوم هو نتيجة لجهد هؤلاء العاملين .. ما ورد في تقارير الديوان نحن متمسكين به بالكامل ونقول بان التفاعل الي الآن من قبل الجهات الحكومية لم يكن علي مستوي الطموح .. نتلمس من واقع العمل والمتابعة ان هناك عدم تعاون فيما يخص المخالفات المالية.

الوكيل المساعد لقطاع الوزارات في ديوان المحاسبة سليمان البصري: وزارة الداخلية لديها عقد في احدى المحافظات لتوريد وجبات غذائية وجدنا ان الوزارة تأخرت في اعادة طرح المناقصة الي ٢٧ شهرا مما ترتب علي كلفة علي المال العام تقارب ١١



.. والصالح يعقب

■ الشايخ: الكل كان متخوفاً أمس أن يكون الانقطاع بفعل فاعل وما حدث أمر غير طبيعي

من اجل تفعيل قرارات ديوان المحاسبة، واعرب عن تقديره للجنة المؤقر، وكان حريصا علي التواجد

■ طنا: ما حصل أمس فوضى بما كل ما تحمل الكلمة .. كيف يحدث هذا في الكويت ؟



حوارات جانبية

■ معيوف: لا
تقومونا فالمواطن
الكويتي لديه
احباط .. ويجب
أن تعاد دراسة
خطة الطوارئ
الكهربائية

علي ذلك بلدية الكويت . وتبين ان لوزارة المالية ٥٤٦ مليون دينار متراسكة مستحقة للخراتبة العامة من عدة سنوات ولا تقوم بتحصيلها وهذه الديون معرضة للسقوط بالتقادم اي ان باب التجار مغلقة .. خلال السنوات الخمس الماضية خسرت الجهات الحكومية ٨٥ قضية مما كلف الجهات الحكومية غرامات تقدر ب ٦٩٠ مليون دينار. ايضا هناك شركة رافعة علي الجمارك قضية قد تكون داو جديدة .. الحكومة لصالحها ١٧٠ مليون دينار في قضايا كسبتها ولم تقم بتحصيلها .. ووزارة العدل لديها ضعف في التحصيل لاحكامها القضائية .. وهناك عقد بين هيئة المعلومات المدنية مع احدى الشركات يتضمن توفير ١٥٠ شخصا لوظيفة مدخل بيانات جميعهم غير كويتيين ومن

■ العمر: نتمنى أن لا يكون السبب هو الاهمال أو الخلل الفني ونحن في انتظار نتائج التحقيق

ضمن الموظفين اخصائي مساج وديوم زراة. عادل الصرعاوي نائب رئيس

■ الهدية: ما حدث افزع أهل الكويت ومن غير المقبول عدم التعامل مع هذه الأزمة بالشكل الصحيح



الزائرة يدلي بآراءه

عودة الرويحي: الكويت غرقت بالانفلام أمس لمدة ساعتين أي موضوع يعد ذلك يكون مستعجلا ..ريد معرفة الاسباب التي ادت لذلك.

وزير الخارجية: اؤكد التعاون الشام بين الحكومة والمجلس والجميع كان مستقرا من الامر ولكي نشف علي حقيقة الامر وسبب المشكلة يجب ان نعطي فرصة للجنة التحقيق التي شكلت بالامس . واذا التت اللجنة قبل الاسيوعين سوف تبلغ المجلس بنتائجها.

الخريج: ما دام النائب الاول اكد ان هناك امورا تحتاج الي انتهاء لجنة من تحقيقها عن الاسباب فممكن ان يقوم الوزير حاليا بتلاوة البيان ويسمع للنواب ويعد انتهاء لجنة التحقيق بعد اسبوعين نتحدث حول الموضوعات.

القائم: شكرا اخ مبارك ما فيه مناقشة بالتقسيم.

وزير الكهرباء: ارجوا الا يفهم بان الحكومة ليست متعاونة انا قدمت للمجلس اليوم ولدي بيانات اولية وليس لدي مشكلة ولا شي اخليه انا قصدت ان اعطي بيانات اولية وما نشر في الصحف كلام غير صحيح محطة الصبية لم يحدث فيها شيء.

المجلس يلقي التاجيل .. يوافق علي البدء بمناقشة اسباب انقطاع الكهرباء بعد الانتهاء من عرض رئيس ديوان المحاسبة عن المخالفات الخاصة ببعض الميزانيات والحسابات الختامية. عدنان عبد الصمد بصفتة رئيس لجنة الميزانيات: نحن بصدد امر مهم وخفي خاصة بعد ان بدأت تكبر هذه المخالفات الحكومية .. فلا عقاب لمن يرتكبها ولذلك اريد من الصحفي لها ومعالجتها .. واتقدم بالشكر لديوان المحاسبة علي جهودة للحد من هذه المخالفات.

وسوف تقدم لكم دراسة عن تقرير ديوان المحاسبة. فقد ارسلنا في اللجنة ٥٤ كتابا موجا للوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة للتعاون لحل ابرز المخالفات ولكن للأسف لم يتم التعاون من قبل الوزارة مع لجنة الميزانيات ولا تجد تعاوناً نهائياً. ولم يحضر الا وزيران فقط ومدنيون عن باقي اعضاء الحكومة. بالرغم ان سمو رئيس الوزراء قال للوزراء من لا يعمل فلنجلس في بيته .. واجتمعت لجنة الميزانيات ٢٧ اجتماعا في هذه الدورة فضلا عن ٣ اجتماعات فرعية. وقد عقنا اجتماع مع جهاز متابعة الاداء الحكومي والنصح لنا ان هذا الجهاز لا حول له ولا قوة. واكد انه فقط يرفع توصيات الي مجلس الوزراء الذي بدوره يأخذ بها اولا وقمنا بزيارة ديوان المحاسبة ايضا .. وما سيطرح اليوم هو علي سبيل المثال وليس الحصر .. ابرز الموضوعات التي استقبلتها لجنة الميزانيات هي .. المبالغ المستحقة للحكومة مليار و ٨٤٠ مليون دينار وهذا يعكس تقاعس الجهات الحكومية في تحصيل مستحقاتها. مثال